الأمم المتحدة

A/C.2/70/2

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البنود ١٧، و ١٨، و ١٩، و ٢٠، و ٢١، و ٢٢ (أ) و (ب)، و ٢٣ (أ)، و ٢٤ (أ)، و ٢٥، و ٢٦ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

العولمة والترابط: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

231015 191015 15-17631 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا، أن أحيل إليكم طيه الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا، الذي عقد في نيويورك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٧، و ١٨، و ١٩، و ٢٠، و ٢١، و ٢٢ (أ) و (ب)، و ٢٣ (أ)، و ٢٤ (أ)، و ٢٥ و ٢٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) أبو الكلام عبد المؤمن
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً، نيويورك، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

نحن، وزراء ورؤساء وفود أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في نيويورك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بغرض توفير توجيه استراتيجي لتنفيذ إعلان إسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، تنفيذا كاملا وفعالا وفي الوقت المحدد،

وإذ نشير إلى إعلان إسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وأقرتهما الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه بكافة أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ نعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل إسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ نشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠١٥ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ نرحب مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠[(١)] لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ نحيط علما بالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥،

وإذ نحيط علما أيضا بمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

---

(١) A/70/83–E/2015/75.

نهنئ الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها ونؤكد مجددا، آخذين علما بإنجازاتها العديدة، التزامنا بجدواها وأهميتها، ونتطلع إلى دعمها المستمر والمعزز بقدر إضافي لأقل البلدان نموا في تصديها لتحدياتها وأولوياتها الإنمائية؛

١ - نكرر تأكيد التزامنا الثابت بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، بوسائل منها إدماج أحكامه في سياساتنا الوطنية وأطرنا الإنمائية، وإجراء استعراضات منتظمة يشارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون جميعا مشاركة كاملة؛

٢ - نعرب عن بالغ قلقنا من أن الاقتصاد العالمي ما انفك يواجه منذ عدة سنوات أوقاتا عصيبة تتسم بتقلب شديد في ظروف الاقتصاد الكلي والظروف المالية، ومن أن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية كانت لها تأثيرات ضارة خطيرة على الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا تجلت في تباطؤ كبير في معدلات نموها الأخيرة بالمقارنة مع التقدم المحرز خلال العقد الماضي، مع ما لذلك من آثار خطيرة على تنفيذ الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل إسطنبول تنفيذا فعالا في الوقت المناسب؛

٣ - نعترف مع بالغ القلق بأن أقل البلدان نموا تعاني بشكل غير متناسب من الآثار السلبية لتغير المناخ بسبب موقعها، وانخفاض دخلها، وتدني قدراتها المؤسسية، واعتمادها بقدر أكبر على قطاعات سريعة التأثر بالمناخ مثل الزراعة. ويساورنا قلق عميق لأن الزيادات في درجة حرارة العالم، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، والآثار الأخرى لتغير المناخ تؤثر تأثيرا خطيرا على المناطق الساحلية وعلى البلدان الساحلية والواطئة من أقل البلدان نموا. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء نقص التقدم المحرز في المفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ، ونحث جميع الأطراف على الانتهاء من المفاوضات، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تتصدر الصفوف على نحو طموح في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتزويد أقل البلدان نموا بموارد مالية وتكنولوجية إضافية كافية يمكن الاطمئنان إلى ورودها. ونتطلع إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في فرنسا في عام ٢٠١٥، والتي ينبغي أن تسفر عن نتائج طموحة من حيث التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتوفير التمويل على حد سواء. وفي هذا الصدد، ندعو بقوة إلى أن يتصف اتفاق باريس بشأن المناخ لعام ٢٠١٥ بما يلي:

(أ) أن يكون ملزما من الناحية القانونية؛

(ب) أن يحد من ارتفاع درجة حرارة العالم بما يُبقي متوسطها أقل كثيراً من ١,٥ درجة مئوية فوق المستويات التي كانت سائدة في عصر ما قبل الصناعة؛

(ج) أن يعبر عن التكافؤ القانوني، في الاستجابة العالمية لتغير المناخ، بين الجوانب المتعلقة بتخفيف الآثار والجوانب المتعلقة بالتكيف معها؛

(د) أن يتفق على تشغيل صندوق المناخ الأخضر تشغيلا كاملا وفعالا في الوقت المحدد؛

(هـ) أن يكفل تجديد موارد صندوق أقل البلدان نموا لضمان توافر أموال مباشرة ومتوقعة وكافية من أجل تلبية احتياجات التكيف الخاصة بأقل البلدان نموا؛

(و) أن يرسي أحكاما واضحة تكفل بذل أقوى جهود ممكنة لتنفيذ الإجراءات الوطنية والعالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، وتحسين هذه الإجراءات بصفة مستمرة؛

(ز) أن يدرج في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥ الخسائر والأضرار بوصفها عنصرا قائما بذاته منفصلا ومتميزا عن مسألة التكيف؛

٤ - يعد التصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، والفيضانات بما فيها فيضانات البحيرات الجليدية العنيفة، والأعاصير، والتحات الساحلي الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر، والتملح، والكوارث الطبيعية الأخرى عقبات كبرى تعترض أقل البلدان نموا في تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يقدم الشركاء في التنمية والمصارف الإنمائية ومرفق البيئة العالمية دعما ماليا وتكنولوجيا معززا من أجل التصدي للتصحر وعدم خصوبة التربة والجفاف والفيضانات والتحات الساحلي والتملح، وتخليص العالم من تدهور الأراضي؛

٥ - ندرك أن أقل البلدان نموا تمثل إمكانات ضخمة من الموارد البشرية والطبيعية التي يمكن الاستفادة بها في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه والرخاء والأمن الغذائي وأمن الطاقة في العالم. ولذا فإن قيام شراكة عالمية ناجحة ومتجددة ومعززة تلبي بشكل فعال الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا من شأنه أن يسهم في قضية السلام والرخاء والتنمية المستدامة للجميع. ومن شأن تعزيز إجراءاتنا الجماعية الرامية إلى تمكين شباب ونساء أقل البلدان نموا تعزيزا أكبر أن يسهم على نحو أكثر فعالية في تحقيق التنمية المنصفة والشاملة للجميع، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل، وتوفير العدالة الاجتماعية؛

٦ - يشكل التحول الديمغرافي عاملا رئيسيا في بناء رأس المال البشري والاستفادة من المزايا الديمغرافية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تبذل أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية جهودا جماعية معززة للاستفادة من المزايا الديمغرافية في أقل البلدان نموا من خلال اتباع سياسات وإجراءات فعالة في مجال التعليم، والتدريب، والعمالة، والرعاية

الصحية الأولية، بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي، وتمكين الفتيات والنساء، والمساواة بين الجنسين، والقضايا الإنمائية ذات الصلة بالشباب؛

٧ - ننوه بضرورة بناء القدرات الإنتاجية وإجراء تحول هيكلي في أقل البلدان نموا كوسيلة لزيادة التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ولبناء القدرة على مواجهة الصدمات وأوجه الضعف. ونشدد في هذا الصدد على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح فرصا جديدة لتوسيع نطاق التحول الهيكلي في أقل البلدان نموا، وتعجيل النمو، وتشجيع التنمية الشاملة للجميع، بسبل منها إيجاد فرص عمل والقضاء على الفقر؛

٨ - نؤكد أن تطوير البنى التحتية المادية يعد شرطا مسبقا هاما لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وأن تسخير قدر كبير من الاستثمار والتكنولوجيا، بجملة سبل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المبتكر والتكامل الإقليمي والمؤسسات الملائمة والتنظيم المناسب، يشكل أمرا أساسيا لسد الفجوة القائمة بين المدخرات والاستثمارات في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، سنعزز المناخ المساند للاستثمار، بدعم تقني معزز من الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية، بسبل منها تحسين فرص التنبؤ والحوكمة والشفافية، وسيشمل ذلك أيضا ممارسات وسياسات الشراء. وندعو الشركاء في التنمية إلى تقديم دعم مالي وتقني معزز إلى أقل البلدان نموا من أجل تطوير بناها التحتية وإدارتها. ونتطلع إلى إنشاء منتدى جديد لأصحاب المصلحة المتعددين وإلى تشغيله تشغيلا فعالا من أجل سد الفجوة في البنى التحتية، وينبغي أن يُولي هذا المنتدى أولوية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نموا وتحدياتها؛

٩ - ندرك أن الزراعة والأغذية والأمن التغذوي والتنمية الريفية أمور ذات أهمية حيوية لأقل البلدان نموا. وتؤدي الزراعة دورا حاسما فيما يخص تعزيز الأمن الغذائي وبوصفها أيضا النشاط الاقتصادي الرئيسي لعدد كبير من السكان، كما أن لها صلات مباشرة بالقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية الريفية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك بتنويع الصادرات والسلع والإنتاج، وبالقدرة على تجهيز المنتجات الزراعية. ولذا ننوه بضرورة توظيف استثمارات كافية في البنى التحتية المادية، والتنمية العلمية والتكنولوجية، والبحوث، وخدمات الإرشاد الزراعي في أقل البلدان نموا. وندرك أن تنويع السلع وإضافة القيمة إليها وكذلك مشاركة أقل البلدان نموا على نحو فعال في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية عن طريق تحسين وزيادة القيمة المضافة المحلية والمحتوى التكنولوجي المحلي لمنتجاتها، أمور لها أهمية حيوية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أقصى استفادة من منتجاتها الزراعية؛

١٠ - ونلاحظ مع القلق أن الجهود التي بذلتها أقل البلدان نموا في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم تحرز إلا تقدما محدودا بسبب طائفة من العوامل الداخلية والخارجية تتمثل، ضمن جملة أمور، في محدودية القدرات الإنتاجية، والأنواع المختلفة من الصدمات والأزمات، وعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتزايد عبء الديون، والظروف غير المواتية للوصول إلى الأسواق، وعدم كفاية تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي؛

١١ - نؤكد من جديد رفضنا اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا؛

١٢ - نرحب بالخطة المعنونة ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠'' التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥[٢]. ونرحب أيضا بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، وأقرتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥[٣]. ويسرنا أن نلاحظ أن هاتين الخطتين الإنمائيتين الجديدتين تضعان في صدارتهما وقلبهما عددا من التحديات والأولويات الإنمائية الرئيسية لأقل البلدان نموا؛

١٣ - نعرب عن اقتناعنا بأن النهج الاعتيادي في تسيير الأمور سيكون غير كاف على نحو واضح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية الطموحة من جانب أقل البلدان نموا، وستحتاج هذه البلدان إلى مزيد من المعاملة التفضيلية والتساهلية كأطراف أولى بالرعاية فيما يخص وصولها إلى الأسواق، والتمويل، والتكنولوجيات، والخبرة الفنية، والموارد الأخرى، وإلى معاملة تفضيلية ومرنة في تنفيذ الالتزامات والمسؤوليات الدولية المعروفة باسم ''المعاملة المتميزة والتفضيلية لأقل البلدان نموا''؛

١٤ - ندرك أن أقل البلدان نموا ستحتاج إلى مقدار إضافي كبير من الموارد لتحقيق تقدم متسارع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبلوغ مرحلة الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وسنبذل قصارى جهدنا لتعبئة الموارد المحلية بصورة فعالة، ولاستخدامها بكفاءة، ولبناء القدرات والبنى التحتية المالية، ولاستحداث التدابير والمؤسسات الرقابية

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

الملائمة. غير أننا نشعر بالقلق لأن النطاق المتاح أمام أقل البلدان نموا لتلبية احتياجاتها المتعددة المتصلة بتمويل التنمية نطاق محدود بحكم ضيق قواعدها الاقتصادية، وانتشار الفقر فيها، وتأخر القطاع الخاص بها. ومن ثم نحتاج إلى دعم دولي أكبر بقدر ملموس، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، وتخفيف عبء الديون، والاستثمار المباشر الأجنبي، والهجرة، ونقل التكنولوجيا؛

١٥ - ندعو الشركاء في التنمية إلى زيادة ما يقدمونه من دعم إلى أقل البلدان نموا لضمان ألا يجرى تجاوزها في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٦ - نؤكد مجددا أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل المصدر الأكبر والحاسم للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً، وأنها توفر موردا يقي من آثار عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلبها. ويساورنا قلق بالغ مشترك إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمت إلى أقل البلدان نموا بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٥ ونرحب بالتزام الدول الأعضاء بأن تعكس اتجاه هذا الانخفاض[٣]. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي أكد فيه مجددا التزامه الجماعي بأن يحقق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ضمن الإطار الزمني لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، وتعهد فيه بأن يحقق بصفة جماعية الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا في الأجل القصير، والوصول بهذه النسبة إلى ٠,٢٠ في المائة ضمن الإطار الزمني لخطة ما بعد عام ٢٠١٥[٣]. ونرحب أيضا بأحكام خطة عمل أديس أبابا التي تشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تزويد أقل البلدان نموا بمساعدة إنمائية رسمية لا تقل عن ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ونشجع من يخصصون لأقل البلدان نموا ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه هي بعض التغيرات النوعية والكمية في الهدف المتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا على مدى زمني يغطي عدة عقود. وندعو جميع الشركاء في التنمية إلى تحقيق هذه الأهداف؛

١٧ - نكرر دعوتنا إلى البلدان المانحة بأن تخصص لأقل البلدان نموا ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠، وبأن تخصص لها ٠,٢٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠ أو ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٨ - نشدد على أن تُراعى لدى تخصيص الموارد العالمية للمساعدة الإنمائية الرسمية الإعاقات والقيود الهيكلية التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً. ونطلب إلى الشركاء في التنمية أن يكفلوا لدى تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية إيجاد توازن سليم بين القطاعات المختلفة، مع التركيز بوجه خاص على القطاعات الإنتاجية، ومن بينها قطاعات البنى التحتية والزراعة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٩ - نشدد على ضرورة تحسين جودة المعونة، بسبل من بينها توخي الشفافية في المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً، وضمان المساءلة عنها، وإتاحة إمكانية التنبؤ بها في الأجل الطويل، وعدم تقييدها بشروط. ونؤكد كذلك أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن توجه من خلال نظام ميزنة وطني وأن تتسق مع الأولويات الوطنية، استناداً إلى مبدأ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والقيادة في عملية التنمية؛

٢٠ - نرحب بما تتضمنه خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ من أهداف تتعلق بالهجرة وتحويلات العاملين بالخارج، ونحث بقوة البلدان الشريكة على أن تشرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة، وتحديدا فيما يخص تخفيض تكاليف المعاملات المتصلة بتحويلات العاملين في الخارج إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وإلغاء مسارات تدفق التحويلات التي تزيد فيها تكاليف المعاملات على ٥ في المائة، وتيسير هجرة وحركة الناس المنظمتين والمأمونتين والمنتظمتين والمسؤولتين، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات للهجرة قائمة على التخطيط وعلى الإدارة الجيدة؛

٢١ - نعترف بما يقدمه المهاجرون من إسهام إيجابي في النمو الشامل للجميع وفي التنمية المستدامة. ونعترف أيضا بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وأنها تتطلب استجابات متسقة وشاملة. وننوه بالحاجة العاجلة إلى التعاون على الصعيد الدولي لضمان أن تكون الهجرة مأمونة ومنظمة ومنتظمة ويُراعى فيها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم على صعيد الهجرة، وكذلك للاجئين والمشردين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وينبغي لهذا التعاون أن يعزز أيضا قدرة المجتمعات المضيفة للاجئين، ولا سيما في البلدان النامية، على مواجهة هذه الأعباء. ونؤكد حق المهاجرين في العودة إلى البلد الذي يحملون جنسيته، ونُذَكِّر بأن على الدول أن تضمن استقبال مواطنيها العائدين حسب الأصول الواجبة؛

٢٢ - ندعو الشركاء في التنمية إلى تشغيل صندوق المناخ الأخضر تشغيلا كاملا وفي الوقت المحدد بهدف تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتعزيز مشاريع

آلية التنمية النظيفة وتيسيرها في أقل البلدان نموا؛ وتلبية احتياجات الأشخاص المشردين من جراء الظروف المناخية القاسية. ونؤكد أن الأموال المخصصة لأغراض التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها ينبغي أن تُقدم إضافةً إلى الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن يكون تخصيصها عادلا ومنصفا ومتناسبا مع آثار تغير المناخ؛

٢٣ - نرحب بقرار مجلس صندوق المناخ الأخضر الرامي إلى تحقيق توازن نسبته ٥٠:٥٠ بين التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وذلك مع مرور الوقت على أساس مكافئ المعونة، والرامي أيضا إلى تزويد البلدان القليلة المنعة بوجه خاص، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الموارد المخصصة لأغراض التكيف. ونطلب إلى المجتمع الدولي تبسيط إجراءات الوصول إلى كل التمويل المتاح فيما يخص المناخ؛

٢٤ - نطلب إلى المجتمع الدولي ترويج آليات فعالة قائمة على الاحتياجات تكفل تحسين القدرات على تنفيذ أنشطة فعالة في مجال التخطيط والإدارة المتصلين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة، مع مراعاة ما تعاني منه من أوجه ضعف نوعية وما تواجهه من صعوبات في الوصول إلى مرافق التمويل المتاحة لأنشطة التكيف مع آثار تغير المناخ، وتشجيع التنمية النظيفة والاقتصاد الخفيض الكربون؛

٢٥ - ندرك أن تصنيفات البلدان على أساس الدخل يتقلص تعبيرها عن الواقع بشكل متزايد وتَقْصُر عن مراعاة الهشاشة وغيرها من القيود الهيكلية، في حين أن أقل البلدان نموا تمثل مجموعة البلدان الأكثر تجانسا التي لا يوجد بينها إلا تباينات قليلة جدا. ولذا نؤكد أنه ينبغي الاعتراف على الصعيد العالمي بأن فئة أقل البلدان نموا تيسر المتابعة والرصد المنسقين والمتسقين لما تحرزه هذه البلدان من تقدم. وندعو الجمعية العامة إلى اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد أثناء دورتها السبعين؛

٢٦ - ندعو مجموعة البنك الدولي إلى زيادة ما تقدمه من دعم مالي وتقني، من خلال العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، من أجل بناء البنى التحتية والقدرات الإنتاجية، فضلا عن قدرة أقل البلدان نموا جميعها على التكيف مع آثار تغير المناخ وعلى مواجهة هذه الآثار؛

٢٧ - ندرك أنه بينما يجب أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية تحتفظ بمكانتها المركزية وتواصل أداء دور حفاز، فإن الأمر يستلزم تدبير موارد إضافية، بسبل منها آليات التمويل المبتكرة التي يمكن أن توفر للتنمية موارد تتصف بمزيد من الثبات، ويمكن الاطمئنان إلى ورودها بقدر أكبر، وتقوم على شراكات جديدة بين البلدان ذات المستويات الإنمائية

المختلفة والجهات الفاعلة العامة والخاصة. وينبغي اقتراح وتفعيل آليات محددة لتعبئة موارد إضافية من أجل تمويل التنمية المستدامة. ونشدد على أن المصادر المبتكرة للتمويل ينبغي أن تكون مصادر إضافية وكبيرة الحجم ويمكن التنبؤ بها، وأن تُنفق على نحو يحترم أولويات أقل البلدان نمواً واحتياجاتها الخاصة، وألا تُحَمِّل هذه البلدان بعبء مفرط؛

٢٨ - نؤكد أن مصالح أقل البلدان نموا يجب أن تُولى الأولوية على النحو الواجب في الأعمال المقبلة لمنظمة التجارة العالمية. ونحيط علما بالقرارات التي اتخذها أعضاء منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري التاسع المعقود في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبخاصة القرار المتعلق بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية ونظام الحصص[٤]، وقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا[٥]، وتطبيق الإعفاء المتعلق بالمعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نموا[٦]، بالإضافة إلى الاتفاق بشأن تيسير التجارة[٧]. وفي الوقت الذي نحيط فيه علما بالتقدم المحرز منذ مؤتمر بالي في جميع هذه المجالات، فإننا ننوه بضرورة التنفيذ الكامل لمجموعة تدابير بالي التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا. ونتطلع إلى الخاتمة الناجحة لمؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري العاشر، الذي سيعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في نيروبي؛

٢٩ - نرحب بقرار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن تمديد الفترة الانتقالية لأقل البلدان نمواً بموجب المادة ٦٦-١ حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٢١، مما يتيح لأقل البلدان نمواً مزيداً من الوقت لتنفيذ الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والاستفادة بالكامل في الوقت نفسه من أوجه المرونة التي يوفرها الاتفاق[٨]. ونطلب أيضا إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية تمديد الفترة الانتقالية بموجب المادة ٦٦-١ من الاتفاق لصالح أعضائها من أقل البلدان نموا

(٤) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(13)/44.

(٥) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(13)/42.

(٦) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(13)/43.

(٧) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/931.

(٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة IP/C/64.

فيما يخص المنتجات الصيدلانية والإعفاءات من الالتزامات الواردة في المادتين ٧٠-٨ و ٧٠-٩ من الاتفاق، ما بقي العضو المعني مندرجا في عداد أقل البلدان نمواً[٩]؛

٣٠ - نرحب بالمبادرات التي قامت بها بعض البلدان لإتاحة وصول جميع المنتجات الآتية من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص. لكننا ندرك أنه ما زال من المتعين تنفيذ الإعفاء من الرسوم والحصص تنفيذا كاملا، وأن أقل البلدان نمواً لم تتمكن من الاستفادة بصورة مجدية من نظام التبادل التجاري العالمي بسبب الشروط التقييدية المفروضة على دخول الأسواق، والقيود المتعلقة بجانب العرض. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

(أ) التنفيذ الكامل والجيد التوقيت للقرار القاضي بإتاحة وصول كل المنتجات الناشئة من أقل البلدان نمواً جميعها إلى الأسواق معفاةً، بصفة دائمة، من الرسوم الجمركية والحصص، وينبغي أن يتحقق ذلك على نحو لا يقلل من الفرص الحالية التي يتمتع بها أي بلد من أقل البلدان نمواً للوصول إلى الأسواق، واعتماد قواعد للمنشأ تتسم بالبساطة والشفافية والمعاملة التفضيلية المرنة تُطبق على الواردات الخارجة من أقل البلدان نمواً[١٠]، ومقاومة النزعات الحمائية وتصحيح التدابير التي تشوه المبادلات التجارية، بما في ذلك في مجال الزراعة، والتي لا تتفق مع الالتزامات المتعددة الأطراف؛

(ب) معالجة التدابير غير الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة؛

(ج) تيسير وتعجيل المفاوضات مع أقل البلدان نمواً التي تطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية استناداً إلى المبادئ التوجيهية للانضمام التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإلى القرار الذي اعتمده في تموز/يوليه ٢٠١٢ من أجل تعزيز المبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ وتبسيطها وتفعيلها بقدر أكبر؛

٣١ - نحيط علما بالطلب الذي قدمته مجموعة أقل البلدان نموا في منظمة التجارة العالمية للحصول على أولوية خاصة ومعاملة تفضيلية لصالح قطاعات الخدمات وأساليب

(٩) رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من بنغلاديش بالنيابة عن الأعضاء من أقل البلدان نموا (منظمة التجارة العالمية، الوثيقة IP/C/W/605).

(١٠) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة TN/C/W/63.

تقديم الخدمات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا[11]. ونحيط علما بالإخطارات التي قدمها بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى مجلس التجارة في الخدمات بشأن ما اتخذوه من تدابير تفضيلية لتعزيز مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية في الخدمات[12]. وفي هذا الصدد، نحث سائر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أن يحذوا حذوهم ويتخذوا تدابير توفر معاملة تفضيلية محددة للخدمات ولموردي الخدمات من أقل البلدان نموا بحيث يتسنى لأقل البلدان نموا أن تعزز مشاركتها في تجارة الخدمات؛

٣٢ - نطلب أيضا إلى الجهات المانحة تقديم دعم أقوى إلى أقل البلدان نموا لبناء قدراتها التجارية وقدراتها المتعلقة بجانب العرض، وذلك عن طريق تزويدها بحصة لا تقل عن ٥٠ في المائة من مدفوعات المعونة من أجل التجارة. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق المرحلة الجديدة من الإطار المتكامل المعزز للمساعدة المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢، وندعو إلى تخصيص موارد أكبر يمكن الاطمئنان إلى ورودها، دعماً لاحتياجات أقل البلدان نموا ومطالبها التي تعبر عنها استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل إسطنبول؛

٣٣ - ندرك أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل الجزء الأكبر من تدفقات رأس المال الخاص إلى أقل البلدان نموا، وأنه يقوم بدور تكميلي وحفاز في بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية في هذه البلدان. وقد بذلت أقل البلدان نموا جهودا قوية من أجل اجتذاب مزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز ما تعود به هذه التدفقات من فوائد على اقتصاداتها، وقد اُستكملت تلك الجهود بالإجراءات التي اتخذها شركاؤها في التنمية. وكان لهذه الإجراءات فيما يبدو أثر إيجابي، كما تدل على ذلك الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا في السنوات الماضية. ومع ذلك، يساورنا القلق لأن الحصة الإجمالية للاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى أقل البلدان نموا ما زالت لا تتجاوز ١,٧ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي، مما يؤكد أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به؛

٣٤ - نشدد على أنه كلما زادت قوة وتركيز السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تتبعها أقل البلدان نموا، ستتمكن بلدان منشأ الاستثمار المباشر الأجنبي والمنظمات الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أن تزيد بدرجة كبيرة من تدفقات

(١١) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة S/C/W/356.

(١٢) يمكن الاطلاع على هذه الإخطارات في الموقع التالي: www.wto.org/english/news_e/news15_e/serv_03aug15_e.htm.

الاستثمار المباشر الأجنبي المتجهة إلى أقل البلدان نموا في السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، نذكر بالقرار الذي تضمنه برنامج عمل إسطنبول، وأعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠، باعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتوسيع نطاقها وتنفيذها لصالح أقل البلدان نموا. ونرحب بالقرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، وبالعرض المتمثل في تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وإسداء دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار؛

٣٥ - نطلب، في هذا الصدد، إلى الدول الأعضاء اتخاذ قرار في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار من أجل أقل البلدان نموا تحت رعاية الأمم المتحدة لتوفير ترتيب جامع يساعد على تحفيز الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نموا، وهو أمر بمقدوره أن يوفر الخدمات المترابطة والمتعاضدة التالية، كما اُتفق على ذلك بالفعل في خطة عمل أديس أبابا:

(أ) توفير مركز للمعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار في أقل البلدان نموا؛

(ب) تقديم دعم تقني من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على إعداد وثائق المشاريع والتفاوض بشأن العقود المعقدة الواسعة النطاق؛

(ج) إسداء دعم استشاري في حل المنازعات؛

(د) توفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات، بتعاون وثيق مع الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٣٦ - نؤكد أن الإطار الطويل الأجل لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يضمن لا تحقيق الأهداف والغايات فحسب، بل واستدامة إنجازاتها. ويساورنا القلق لأن الجزء الأكبر من المخاطر والريب التي يمكن أن تعرقل التقدم البشري العالمي خلال العقود المقبلة يتعلق بتغير المناخ وغيره من الصدمات والأزمات الخطيرة. ونلاحظ مع القلق أن انتشار المرض الذي يسببه فيروس إيبولا في غينيا وليبريا وسيراليون؛ وإعصار بام الذي اجتاح فانواتو؛ والزلازل المدمر الذي وقع في نيبال؛ والفيضانات الواسعة الانتشار التي اجتاحت ميانمار أمور أشاعت الخراب في حياة الناس وسبل كسب عيشهم في هذه البلدان. ولذا نرغب في إنشاء وتفعيل صندوق للتخفيف من الأزمات وبناء القدرة على

مواجهتها لصالح أقل البلدان نموا، في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٣٧ - يستلزم تحقيق تحول هيكلي في اقتصادات أقل البلدان نموا نقل التكنولوجيات وحيازتها وتطويرها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والنطاق العريض، والقدرات المحلية، وقاعدة المعارف المحلية. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الجمعية العامة[١٣] بشأن إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا. ونرحب بدراسة الجدوى التي أجراها الفريق الرفيع المستوى المعني بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بشأن إنشاء مصرف للتكنولوجيا تابع للأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا، وبما تضمنته الدراسة من توصيات. ونعرب عن تقديرنا أيضا لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية للدعم الذي قدمته أمانته إلى الفريق الرفيع المستوى، ونطلب إليه أن يواصل ما يقدمه من دعم في تنفيذ مصرف التكنولوجيا. ونطلب إلى حكومة تركيا أن تواصل دعمها لمصرف التكنولوجيا، ونطلب إلى البلدان المانحة الأخرى أن تزود مصرف التكنولوجيا بمساهمات قوية بتخصيص ما لا يقل عن ٠,١ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية لمصرف التنمية لضمان تشغيله بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، نشيد بحكومة تركيا لعرضها السخي استضافة مصرف التكنولوجيا ولدعمها عمل الفريق الرفيع المستوى. ونطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ مصرف التنمية خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، بناءً على توصية الفريق الرفيع المستوى وامتثالاً للهدف ١٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة؛

٣٨ - نؤكد أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون قد وفرتا قدرا من الميسرة المالية الإضافية لكثير من أقل البلدان نموا. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء مخاطر الارتداد إلى حالة المديونية بسبب ضخامة الاحتياجات الإنمائية في أقل البلدان نموا، ومن دواعي القلق العميق أنه على الرغم من المبادرتين، فإن كثيرا من أقل البلدان نموا ما زال يعاني من شدة وطأة الديون، إذ كان ١٢ بلدا منها معرضاً بدرجة عالية لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة[١٤]، ونطلب إلى الشركاء في التنمية اتخاذ تدابير فعالة لإلغاء جميع الديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نموا جميعها للدائنين من القطاعين العام والخاص سواء بسواء، وإلى ترتيب تجميد سداد الديون ومقايضة الديون إلى أن يتم إلغاء الديون بالكامل. ونطلب إلى الدائنين،

(١٣) انظر قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٤.

(١٤) انظر الوثيقة A/70/83-E/2015/75، الفقرة ٨١.

من القطاعين العام والخاص سواء بسواء، اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لتيسير تمويل تنميتنا الاقتصادية، بما في ذلك الحصول على الموارد بشروط تساهلية وغير تساهلية لاستثمارها في مشاريع البنى التحتية والتنمية التي توجد حاجة ماسة إليها. ونؤكد أيضا الحاجة إلى أطر متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية، ونرحب باعتماد الجمعية العامة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قرارا يتضمن مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية[١٥]؛

٣٩ - نؤكد أن مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك أهداف المبادرة، ومنتدى الطاقة المستدامة للجميع الذي عقد مؤخرا، سيظلان يشكلان إطارا مفيدا في مجال الطاقة في العقود المقبلة. وتمشيا مع إطلاق عقد الأمم المتحدة للطاقة المستدامة للجميع، من جانب أقل البلدان نموا في كوتونو، بنن، ينبغي أن تَحظى أقل البلدان نموا بتركيز خاص طوال العقد. ونطلب إلى الشركاء في التنمية دعم مشاريع الطاقة المستدامة في أقل البلدان نموا بمزيد من الموارد المالية وبنقل التكنولوجيا بشروط خاصة وتفضيلية بغية ضمان تعميم الوصول إلى الطاقة المستدامة، وخاصة في أقل البلدان نموا؛

٤٠ - نؤكد أن مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك أهدافها، ومنتدى الطاقة المستدامة للجميع الذي عقد مؤخرا، سيظلان يشكلان إطارا مفيدا في مجال الطاقة في العقود المقبلة؛

٤١ - نشدد على أن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أمر حيوي بالنسبة لأقل البلدان نموا، وخاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات في مجال تطويرها، ولا سيما في مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والبنى التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، ونطلب إلى بلدان الجنوب أن تواصل تعزيز دعمها لأقل البلدان نموا في جميع هذه المجالات بطريقة يمكن التنبؤ بها؛

٤٢ - نرحب بالجهود الجارية لتعبئة الموارد من أجل التنفيذ الكامل لمرفق نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لصالح أقل البلدان نموا، الذي أُطلق في كوتونو في تموز/يوليه ٢٠١٤، كجزء لا يتجزأ من المركز العالمي للمعارض والمؤتمرات لبلدان الجنوب المقترح إنشاؤه[١٦]؛

---

(١٥) قرار الجمعية العامة ٣١٩/٦٩.

(١٦) خطاب الالتزام الموقع في ماكاو في ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١٥.

٤٣ - نسلّم بأن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يواجه تحديا يتمثل في تلبية الطلبات المتنامية للحصول على مساعدة أكثر تنوعا عن طريق بذل مزيد من الجهود بشكل أسرع وأفضل. وندعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بوسائل منها تنفيذ برامج أوسع نطاقا للتعاون المالي والتقني؛ ودمجه في برامج عملها؛ والمشاركة بصورة كاملة في استعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ وتضمين تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجالس التنفيذية وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عرضا للتقدم المحرز في هذا الصدد، وفقا للتكليف الصادر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٩ من قراره ٢٠١٣/٤٦؛

٤٤ - نرحب بما قررته الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٣١ بشأن إجراء استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، في أنطاليا، تركيا، لمدة ثلاثة أيام في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ونتطلع إلى أن يُتَوَّج الاستعراض بخاتمة ناجحة. ونرحب أيضا مع عميق التقدير بعرض حكومة تركيا السخي استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا؛

٤٥ - نؤكد أنه لما كان النصف الثاني من فترة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول تتفق مع السنوات الخمس الأولى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي أن يقوم تآزر واتساق قويان بين تنفيذ العمليتين توخيا للتنفيذ المعجل لأهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يُطْلِق استعراض منتصف المدة مبادرات عالمية ملموسة ومحددة، وأن يوفر اندفاعة قوية لتنفيذ المبادرات القائمة، والبناء على القرارات الواردة في خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والوثيقة الختامية للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي أن يوفر أيضا توجيها لاستعراض المعايير المتعلقة بأقل البلدان نموا، مع مراعاة أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة؛

٤٦ - نُذَكِّر بالقرار الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بإقامة علاقات فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض المتعلقة بجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها الترتيبات المتصلة بأقل البلدان نموا، ونؤكد الحاجة إلى إيجاد تنسيق واتساق قويين في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل إسطنبول؛

٤٧ - نكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم اللازم إلى أقل البلدان نموا في تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية على إنشاء قواعد بيانات وطنية خاصة بها تتضمن البيانات الوطنية والدولية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع ما يتصل بها من بيانات وصفية وإتاحتها لجميع المستخدمين المهتمين. ونطلب إلى الأمين العام أن يعبئ موارد كافية لصالح أقل البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بصورة فعالة في جميع أنشطة الاستعراض والمتابعة المنفذة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛

٤٨ - نطلب إلى مكتب الممثل السامي أن يقدم الدعم اللازم إلى أقل البلدان نموا في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال التنسيق مع شتى الكيانات التابعة للأمم المتحدة، وإذكاء الوعي العالمي، وتعبئة الدعم والموارد الدوليين لصالح أقل البلدان نموا، وبناء شراكات مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة والتواصل معها، بسبل منها إنشاء شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تعزيز دعم المجموعات الثلاث من البلدان؛

٤٩ - نشير إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٦٧، التي دعت فيها الجمعية العامة الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى أن يدرج تنفيذ برنامج عمل إسطنبول كبند دائم في جدول أعمال المجلس، ونشير أيضا إلى الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣١/٦٩ إلى الأمين العام بأن يعقد اجتماعا رفيع المستوى للأمم المتحدة أثناء استعراض منتصف المدة الشامل، وفي هذا الصدد ندعو الأمين العام إلى تنظيم اجتماع خاص للمجلس خلال مؤتمر استعراض منتصف المدة بهدف كفالة التعبئة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة دعما لأقل البلدان نموا وضمانا للتنفيذ الكامل والمنسق من جانب المنظومة لبرنامج عمل إسطنبول، ونتائج مؤتمر منتصف المدة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونتائج جميع المؤتمرات والعمليات الدولية والإقليمية الأخرى من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛

٥٠ - ونضع في اعتبارنا أن اجتماعا على مستوى رؤساء الدول والحكومات لأقل البلدان نموا سيعقد خلال مؤتمر استعراض منتصف المدة في أنطاليا، تركيا؛

٥١ - نؤكد أن مكتب الممثل السامي، بوصفه جهة التنسيق للتحضير للمؤتمر، وفقا للولايات التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ينبغي أن يقوم بالأعمال التحضيرية اللازمة، وأن يحشد وينسق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

٥٢ - نشدد على الأهمية الحاسمة لمشاركة أقل البلدان نموا مشاركة كاملة وفعالة في استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لبرنامج العمل وفي عمليته التحضيرية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ونؤكد أنه ينبغي توفير موارد كافية لذلك، ونطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، تعبئة موارد من خارج الميزانية من أجل تغطية تكلفة مشاركة عدد كاف من الممثلين الحكوميين عن كل بلد من أقل البلدان نموا في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى؛

٥٣ - نذكِّر بالهدف الطموح لبرنامج عمل إسطنبول المتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نموا من الوصول إلى مرحلة الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، والالتزام باتخاذ الخطوات اللازمة لإتمام عملية الخروج من هذه الفئة. ونشدد على أن كل حالة من حالات النجاح في الخروج ستشكل نجاحا باهرا ليس لهذه البلدان نفسها فحسب، بل أيضا للأمم المتحدة وللتعاون الإنمائي من جانب المجتمع الدولي. ويشجعنا أنه على الرغم من استمرار التحديات والمعوقات فإن عدة بلدان من أقل البلدان نموا قد أعلنت اعتزامها الوصول إلى حالة الخروج بحلول عام ٢٠٢٠ أو نحو ذلك. وجعلت بلدان مثل أنغولا وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا وكمبوديا وميانمار ونيبال، ضمن بلدان أخرى، الخروج من فئة أقل البلدان نموا أحد أهداف استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥٤ - نشير إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨، التي تطلب الجمعية فيها إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم اللازم على نحو منسق إلى البلدان التي أعربت عن اعتزامها بلوغ مرحلة الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ في إعداد الاستراتيجية التي ستتبعها من أجل الخروج والانتقال؛

٥٥ - ندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم التقني اللازم إلى البلدان المتطلعة إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا، من أجل وضع استراتيجياتها الرامية إلى الخروج من هذه الفئة والانتقال السلس. ونطلب إلى الشركاء في التنمية أن يدعموا تنفيذ استراتيجية الخروج بغية تمكين هذه البلدان من رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في غضون الوقت المحدد؛

٥٦ - ندعو لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن تواصل إيلاء الاعتبار الواجب للمعوقات الجغرافية ونقاط الضعف التي ينفرد بها كل بلد من أقل البلدان نموا، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية، وأقل البلدان نموا التي تمر بحالة نزاع أو الخارجة من النزاع، والبلدان ذات التضاريس الجبلية والبيئة الهشة، والبلدان الساحلية الواطئة، والبلدان الشديدة الاعتماد على الصادرات من

السلع الأولية، والبلدان ذات الإنتاجية الزراعية المنخفضة، والبلدان التي ينعدم فيها الأمن الغذائي، والبلدان ذات الهشاشة البيئية والمناخية والمفتقرة إلى أمن الطاقة؛

٥٧ - نرحب مع التقدير بخطة كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري المعقود في كوتونو في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن موضوع ''الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا''، وندعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ ومتابعة خطة كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، ولا سيما المبادرات الرئيسية؛

٥٨ - نرحب أيضا بإعلان كاتماندو بشأن خروج أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خروجا مستداما من هذه الفئة، الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في كاتماندو واشتركت في استضافته حكومة نيبال ومكتب الممثل السامي، وبإعلان ميلانو بشأن خروج أقل البلدان الأفريقية نموا من هذه الفئة، الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري الذي عقد في ميلانو، إيطاليا، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، لدراسة القضايا المتصلة بالتحول الهيكلي، والخروج من فئة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي اشتركت في استضافته حكومة إيطاليا ومكتب الممثل السامي. وندعو كل الجهات صاحبة الشأن إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ ومتابعة نتائج هذين الاجتماعين الوزاريين؛

٥٩ - نعرب عن تقديرنا الصادق للدور الداعم الذي تؤديه مجموعة أصدقاء أقل البلدان نموا، وندعو المجموعة إلى مواصلة تعزيز ما تقدمه من دعم للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل إسطنبول، ونتائج مؤتمر منتصف المدة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتائج جميع المؤتمرات والعمليات الدولية والإقليمية الأخرى من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛

٦٠ - نعرب عن تقديرنا العميق لجمهورية بنن لرئاستها القديرة لأقل البلدان نموا، والجهود التي لا تكل التي بذلتها لصالحها، والقيادة الممتازة التي وفرتها لها خلال السنوات الثلاث الماضية بوصفها رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا، ونتطلع إلى استمرار ما تقدمه من دعم في سبيل تعزيز مصالح أقل البلدان نموا؛

٦١ - نرحب بحرارة بتسمية جمهورية بنغلاديش الشعبية بتوافق الآراء لرئاسة مكتب التنسيق العالمي لفترة السنوات الثلاث المقبلة؛

٦٢ - نشير إلى المرفق الثاني للإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا المعنون ''مقرر بشأن آلية التنسيق لأقل البلدان نموا، المعتمد في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١'' (انظر الوثيقة A/C.2/56/5)، وإلى الفقرة ٤٤ من الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٢، ونؤكد مجددا أن رئاسة المكتب ستتناوب على شغلها بالتبادل المجموعة الأفريقية، بما فيها هايتي، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، مع اضطلاع رئيس المجموعة الأفريقية بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده قبل نهاية العقد الحالي.